نص ردن

▪ علاء حسن

مستحبات الموازنة

مشروع قانون موازنة العام الحالي وبحسب أعضاء مجلس النواب في طريقه إلى التشريع، بعد مناقشات طويلة عريضة، كشفت وعلى حد وصف الزميلة عالية طالب عن ملوك المجلس، وأشارت إلى مسألة في غاية الأهمية عندما استعرضت بالارقام الهدر في أموال الدولة نتيجة إصرار "الملوك" على عدم حضور جلسات المجلس، على الرغم من فرض غرامات مالية باستقطاع مبلغ ٥٠٠ ألف دينار غرامة التغيب عن الجلسة الواحدة.

بعد إقرار مشروع الموازنة سيتمتع أعضاء المجلس من "الملوك والرعية" بعطلة تشريعية اقرها الدستور، للتمتع براحة إجبارية للحصول على المزيد من الاسترخاء والابتعاد عن الأجواء السياسية المشحونة بمنغصات تعكر المزاج وخصوصا لدى بعض أعضاء المجلس الذين فشلوا في الحصول على امتيازات أخرى تضاف إلى جواز السفر الدبلوماسي والراتب الضخم ومخصصات الإيفاد، تتمثل في حيازة سيارة مدرعة بموديل حديث ومجرب ومن مناشئ معروفة عالميا، وهذه المطالب تدخل في باب "مستحبات الموازنة " وان كانت بنظر البعض من الواجبات، لأن أعضاء مجلس النواب السابق، والجمعية الوطنية ، وغيرهم من المسؤولين السابقين حصلوا على سيارات مدرعة، وبفضلها حفظوا أمنهم الشخصي، لكي يؤدوا رسالتهم في خدمة ناخبيهم من أبناء الشعب العراقي.

من الإنصاف مراعاة المطالب بالحصول على السيارات المدرعة، لان حرمان النائب من هذا الامتياز سيعرضه إلى نوع من "المساءلة والعدالة"، وعندما يلتقي بقواعده الشعبية وخصوصا في المحافظات العراقية، ستنهال على رأسه الأسئلة، وعليه أن يجد الأجوبة المناسبة للرد على الاستفسارات حول حصول نائب ناحية الدواية على سيارة مدرعة ، وحرمان الاخرين من ممثلي محافظة ذي قار في مجلس النواب من ركوب المدرعة . وستنتقل الاستفسارات والاسئلة الى دوائر ضيقة اخرى ، وربما تصل الى داخل الاسرة ، فالزوجة هي الاخرى ستبادر بطرح السؤال على زوجها النائب ، وستحمله مسؤولية الإخفاق، لأنها تخشى التعرض لعمل إرهابي محتمل، وحاجتها للسيارة المدرعة ضرورية جدا و لا تدخل في اطار الوجاهة والتميز على نساء نواحي الدواية وهبهب في محافظة ديالى وبقية المدن العراقية المنسية الاخرى التي استعادت في "العراق الجديد" حضورها بفضل جهود ممثليها في مجلس النواب العراقي.

بعد اتفاق اعضاء المجلس على تثبيت الواجبات في مشروع الموازنة، بإنصاف المحرومين وذوي الدخل المحدود، ومطالباتهم برفع رواتب المتقاعدين المغضوب عليهم، والاهتمام بمشاريع الاسكان لحل ازمة السكن المتوارثة من زمن النظام السابق، وتثمينا لكل هذه الجهود الجبارة المعبرة عن التلاحم المصيري بالقواعد الشعبية، لابد ان تتضمن الموازنة تخصيص مبالغ لشراء "السيارات المدرعة" ومنحها لأصحاب "المستحبات" أسوة بالآخرين من أعضاء المجلس السابقين ومجالس المحافظات، وبخلاف ذلك ستكون العطلة التشريعية لمن فشل في الحصول على المدرعة، عامل إزعاج وتعكير مزاج، وأيامها "سودة مصخمة" ستؤثر بالتأكيد في الأداء التشريعي والرقابي، في الفصل المقبل.

لجنة نيابيّة: ٧ ملايين عراقي تحت خط الفقر

□ دهوك /المدى

أيدت رئيسة لجنة الخدمات والاعمار في مجلس النواب امس الأحد فيان دخيل ، تقريرا لمنظمة دولية ورد فيه ان نحو ٧ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر، مشيرة الى ان نسبة قليلة من هؤلاء موجودة في اقليم كردستان والغالبية تقطن جنوبي ووسط البلاد.

وقالت فيان دخيل لـ(اكانيوز): "ان ما ورد في تقرير احدى المنظمات الدولية التي اشارت إلى وجود ٧ ملايين مواطن عراقي يعيشون تحت خط الفقر، يعد صحيحا الى حد ما". مبينة ان "الرقم يمثل نحو ٢٣٪ من عدد السكان وهذه النسبة ليست قليلة، بل هي نسبة كارثية في بلد مثل العراق يمتلك خزيناً هائلاً من النفط والثروات الاخرى".

وكانت المنظمة الأميركية العراقية لحقوق الإنسان قد اوردت في تقرير لها، ، أن٧ ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر، وبنسبة تجاوزت ٢٣ في المئة. وذكرت المنظمة في بيان لها أن ٧ ملايين شخص من شتى الأعمار يرزحون تحت ظروف معيشية سيئة للغاية نتيجة الفقر المدقع، وأن دخل الواحد منهم لا يتجاوز في الشهر ٣٧ ألف دينار عراقي (٣٠ دولارا اميركيا). واشارت دخيل الى ان "لجنتنا النيابية مسؤولة عن مراقبة تشريع القوانين التي تخص الوزارات الخدمية ومراقبة هذه الوزارات".

وتابعت بالقول "هذا العدد الذي يعيش تحت خط الفقر يحتاج الى تشريع قوانين للضمان الاجتماعي، لضمان حقوق المواطنين الذين لا يستطيعون القيام باعمال، والارامل، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن من اجل مساعدتهم على مواجهة الظروف الحياتية اليومية".

ولفتت الى اننا "نعمل على مراقبة المشاريع الخدمية الموجودة في العراق، وتفعيل دور اكبر للوزارات فيها لأنها توفر فرص عمل للمواطنين العراقيين". واستدركت بالقول "لكن المشكلة هي وجود تلكؤ كبير في بعض المشاريع الخدمية، او نقص في الاموال التي تصرف لها، فضلا عن الفساد الموجود في بعض هذه المشاريع، كأن تحال الى شركات يتم لاحقا اكتشاف انها شركات ليست رصينة، والكل يعلم ان مشكلة العراق الرئيسية هي القضاء على الفساد الاداري والمالي المتفشي في دوائر الدولة .

رؤساء المجالس المحلّيّة يطالبون بتمثيل أكبر وصلاحيّات أوسع

□ النجف/ عامر العكايشي

طالب رؤساء المجالس المحلية في محافظة النجف بتمثيل اكبر وصلاحيات اوسع لتفعيل العمل وتطويره وتقديم افضل الخدمات للمواطنين وانهاء التضارب في الصلاحيات.

وقال جبار الكرعاوي من المركز الاعلامي لمجلس محافظة النجف لـ(المدى) " طالب مجلس محافظة النجف الاشرف في اجتماع رؤساء المجالس المحلية في المحافظة بتعديل بعض فقرات قانون (٢١) لتنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨ الخاصة بصلاحيات المجالس المحلية لما فيها من لبس وعدم حسم موضوعاتها القانونية الناتجة عن تضارب صلاحياتها مع صلاحيات مجالس المحافظات او المركزية".

واضاف "ان رؤساء المجالس المحلية طالبوا أيضا بزيادة تمثيلهم أي بزيادة اعضاء المرشحين في مناطق الاقضية والنواحي لتغطية عمل هذه المناطق بشكل واف ومثمر".

واشار الى ان "رئيس لجنة التعليم العالي في المجلس نزار النفاخ اعترض على هذا التعديل نظرا للترهل الحكومي الحاصل وتعويض هذه الفكرة بضم رؤساء المجالس المحلية الى اروقة مجالس المحافظات ومشاركتهم لمناقشة عددا من القضايا التي تخص نواحيهم في الاجتماعات لغرض الحصول على المشاركة المتبادلة اضافة الى معرفة كل ما تحتاجه هذه الاقضية والنواحي". وفي سياق منفصل اكد نائب رئيس مجلس محافظة النجف ان أي قرار صادر من قبل المجلس ولم يتم العمل به سيعود سلباً على المواطن. واضاف خضير الجبوري لـ(المدى) : "راجع مجلس محافظة النجف الاشرف في جلسته جميع قراراته وتوصياته الصادرة في دورته الحالية لمعرفة المنفذ منها او غير المنفذ ومراجعة كيفية معالجة هذه القرارات والتوصيات غير المنفذة وفي ذات الوقت معرفة الاسباب التي دعت لعدم تطبيقها". وبين بأنه " وبعدعرض هذه القرارات والتوصيات من قبل رئاسة المجلس تم حصر اغلب القرارات والتوصيات غير المنفذة، الامر الذي حدا برئيس المجلس وكالة لارجاع هذه القرارات على اللجان المشرفة في المجلس لبيان الاسباب ومعرفة من وراء هذا التلكؤ ومطالبتها بتنفيذها من جديد" . وشدد الجبوري على ان "أي قرار صادر من قبل المجلس ولم يتم العمل به سيعود سلباً على المواطن بشكل مباشر ويؤشر ضعفاً في ادارة الدوائر الحكومية او لجان المشاريع المنفذة التي اوعز اليها المجلس بالمباشرة في تنفيذها".

مجلس محافظة النجف

حقوق الإنسان: حملة وطنية عن ضحايا المقابر الجماعية

□ الديوانية / المدى

أعلن مكتب حقوق الإنسان في الديوانية، أمس الأحد، أن الحملة الوطنية لجمع المعلومات عن ضحايا المقابر الجماعية ستنطلق في الـ٢٥ من شباط الحالي، فيما طالبت منظمة مجتمع مدني بضرورة إجراء فحص ميداني للمقابر غير المؤكدة الموجودة في المحافظة لمنع إزالة معالمها.

وقال مدير المكتب احمد العطار بحسب "السومرية نيوز"، على هامش ندوة عقدت في الديوانية، ، للتعريف بالحملة الوطنية لجمع المعلومات عن ضحايا المقابر الجماعية، إن "وزارة حقوق الإنسان ستطلق في ٢٥ شباط الحالي، الحملة الوطنية لجمع المعلومات ما قبل الفقدان لشهداء المقابر الجماعية"، مشيراً إلى أن "الحملة تتضمن سحب عينات من ذوي الشهداء لمطابقة DNA بالتعاون مع وزارة الصحة ومؤسسة الشهداء".

وأضاف العطار أن "الوزارة من خلال عملها باستخراج جثامين الشهداء من المقابر الجماعية في مختلف أنحاء العراق منذ العام ٢٠٠٦، قامت بأخذ عينات منها قبل دفنها بمقابر خاصة في محافظتي كربلاء والنجف"، مبيناً أن "الحملة الجديدة تهدف إلى تحديد ذوي الشهداء بدقة ليتسلموا رفاه أبنائهم من خلال المطابقة الوراثية بين الشهيد وأفراد عائلته".

وأوضح مدير مكتب حقوق الإنسان في الديوانية أن "ذوي الضحايا سيملأون استمارة تتضمن معلومات خاصة عن الشهيد ومواصفاته الجسمية ومن ثم ترسل الاستمارة مع عينات الدم ومسحات الفحص إلى معهد الطب العدلي في بغداد لإجراء الفحوصات"، لافتاً إلى أن "عدد شهداء المحافظة المسجلين في مؤسسة الشهداء يبلغ ٢٢٠٠ ما تزال جثامين ١٠٠٠ منهم غير مستلمة من قبل أسرهم لعدم تحديدها". وأشار العطار الى أن "الحملة ستستمر لغاية ٢٩ كانون الأول ٢٠١٢، وتشمل المحافظات كافة باستثناء محافظات إقليم كردستان"، مرجحاً أن "يتم تمديدها لعدم كفاية المدة المحددة لتغطية عدد جثامين الشهداء غير المعروفة حتى الآن".

فقـــدان

فقـدت منـي الهويـة الصـادرة مـن شـركـة تعبئـة الغـاز باسـم (محمـد حـاتم فهـد) يرجى ممن يعثـر عليها تسـليمها الـى جهة الإصدار.

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية
محكمة الأحوال الشخصية في البياع

العدد/ ٤٥٨٣
التاريخ/ ٢٠١١/١٢/٢٦

إعـلان

إلـى المدعـو / حسن حـاتم عباس الساكن السيدية م٨٣٧ ز ٣ دار ٥٢ للطلب المقدم من قبل المستدعية خلود فالح عباس لنصبها قيمة عليك لجهولية محل إقامتك في الوقت الحاضر قررت المحكمة تبليغك إعلانا في صحيفتين محليتين للحضور امام المحكمة اذا كنت داخل القطر خمسة عشر يوما واذا خارج القطر ثلاثين يوما وعند عدم حضورك سوف تتخذ المحكمة الإجراءات ضدك وفق الأصول.

القاضي علي محمد خضير

تنـويـه

وردسهوابالعـدد(٢٣٩٩) بتـاريـــخ ٢٠١٢/٢/١٩ حيث وردت عبارة شراء مطافئ بـــارود) خطأ والصحيح هـو (شراء مطافئ حريق باورد) لذا اقتضى التنويه.

شركة خطوط الأنابيب النفطية
OIL PIPE LINES CO.
إعـــــلان مناقصات

ترغب شركة خطوط الأنابيب النفطية ان تدعو الشركات المتخصصة في تصنيع/ تجهيز المواد/ المعدات المبينة في الجدول ادناه والتي تتوفر كافة تفاصيلها ومواصفاتها مع مستندات المناقصة للبيع في مقر شركة خطوط الأنابيب النفطية- الدائرة القانونية الكائنة في الدورة- بغداد- العراق، ولقاء مبلغ مقداره كما هو مؤشر إزاء الطلبية المبينة ادناه غير قابل للرد.

• العروض الغير مصحوبة بالتأمينات الأولية تكون مرفوضة ويجب ان تكون صادرة من المصرف المختص وبتوقيع المدير العام او المدير المفوض او من ينوب عنه يؤكد فيه المصرف صحة صدور خطاب الضمان، وعلى مقدمي العطاءات تقديم التأمينات الأولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء وان يكون من مصرف معتمد في العراق.

• يجب ان تكون الأسعار المقدمة للعروض التجارية بالدينار العراقي حصرا.

ت	اسم المناقصة	رقمها	سعر أوراق المناقصة بالدينار العراقي	تاريخ الغلق
١-	مضخات لولبية (كهربائية+ ديزل) كاملة	خ. د/ ٥٤	-/ ١٥٠٠٠٠	٢٠١٢/٣/٢٥ الواحدة ظهرا

.. مع التقدير

المدير العام وكالة
رئيس مجلس الادارة

وزارة التجارة / الشركة العامة لتصنيع الحبوب
إعـلان مناقصة رقم ((١/ ٢٠١٢))

تعلن الشركة العامة لتصنيع الحبوب عن إجراء مناقصة وللمرة الأولى لتحميل وتفريغ وتكييس وتنضيد ورزم وخياطة مواد الشركة داخل مطحنة العمارة الحكومية فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة مراجعة القسم القانوني في مقر الشركة الكائن في محافظة بغداد/ ساحة عدن/ مدخل مدينة الحرية لشراء شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار (صك مصدق) غير قابل للرد ويقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم ومثبت عليه اسم المناقصة ورقمها ويتم وضعه في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١٢/٣/٤ وان الأسعار المقدمة في العطاءات هي أسعار نهائية غير قابلة للتفاوض وسوف يستبعد أي عطاء غير مستوفي للشروط اعلاه وان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وأية مصاريف أخرى ويقع على مقدم العطاء تحمل كافة المسؤولية القانونية المترتبة عن تقديم أي مستمسكات يثبت انها مزورة وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وعلى مقدم العطاء تحديد نفاذيته.

علما ((تسري كافة النصوص الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ في كل ما لم يرد به نص في هذا الإعلان او يتعارض معها في المضمون))

المستمسكات المطلوبة:

١- صك مصدق بمبلغ ١٪ من مبلغ العطاء من احد المصارف الحكومية ومحرر لأمر الشركة من قبل المناقص حصرا او من يخوله قانونا.

٢- كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لعام ٢٠١٢ ومعنون الى الشركة العامة لتصنيع الحبوب حصرا.

٣- وصل شراء شروط المناقصة.

٤- تقديم أعمال مماثلة ان وجدت.

٥- المستمسكات الشخصية مصورة (بطاقة السكن، هوية الأحوال المدنية)) تتم مطابقتها مع الأصل عند الإحالة.

٦- في حالة تقديم أي مستمسك مصور يجب ان يكون مختوم من جهة الإصدار (طبق الأصل).

رياض فاخر الهاشمي
المدير العام / رئيس مجلس الادارة
٢٠١٢/٢/١٤
e.mail:cen-tas@mot.gov.iq

محافظة كربلاء المقدسة
قسم العقود العامة

العدد/ ٣٠٥٣
التاريخ/ ٢٠١٢/٢/١٩

تنـويـه

تمديدمدةالإعلاناتالمرقمة(١و٢و٣و٤)/خطةاستثمارية/ ٢٠١٢ لمشروع طريق ياحسين (للمقاطع الأربعة) لاحقا بإعلاناتنا الصادرة بالأعداد (١٢٤٨و١٢٤٩و١٢٥٠و١٢٥١) المؤرخة في ٢٠١٢/٢/٢ تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن

أولا) تمديد مدة انجاز المشروع المذكور آنفا وللمقاطع الأربعة إلى (٢١٠) يوم بدلا من (١٨٠) يوم.

ثانيا) تمديد موعد الغلق وكالاتي:-

١. إنشاء طريق يا حسين (المقطع الأول) لغاية يوم الأحد ٢٠١٢/٢/٢٦ بدلا من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٢/٢١.

٢. إنشاء طريق يا حسين (المقطع الثاني) لغاية يوم الثلاثاء ٢٠١٢/٢/٢٨ بدلا من يوم الأربعاء المصادف ٢٠١٢/٢/٢٢.

٣. إنشاء طريق يا حسين (المقطع الثالث) لغاية يوم الخميس ٢٠١٢/٣/١ بدلا من يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٢/٢٣.

٤. إنشاء طريق يا حسين (المقطع الرابع) لغاية يوم الأحد ٢٠١٢/٣/٤ بدلا من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٢/٢٦.

المهندس آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة
٢/١٩